بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾

المكتب الإعلامي
لحزب التحرير
ولاية باكستان

حزب التحرير
HIZB UT TAHRIR

الأحد، 02 من رمضان 1438هـ | 2017/05/28م | رقم الإصدار: PR17041

بيان صحفي

أقيموا الخلافة لتختفي الضرائب المدمرة

حكام باكستان يحرموننا من عائدات قطاع الطاقة ثم يرهقوننا بالضرائب

تفاخر وزير المالية الباكستاني في خطابه عن الميزانية في ٢٦ من أيار/ مايو ٢٠١٧، حول الزيادات الضخمة في الضرائب، حيث قال "بلغت الضرائب في السنة المالية ٢٠١٢-٢٠١٣ نحو ١,٩٤٦ مليار روبية، والمبلغ المستهدف في العام الحالي هو ٣,٥٢١ مليار روبية، بزيادة قدرها ٨١٪ عن السنوات الأربع الماضية،... لقد تم سحب الامتيازات والإعفاءات الضريبية فوق الـ٣٠٠ مليار روبية في السنوات الثلاث الماضية". غير أن الزيادات الضخمة في الضرائب، شأنها في ذلك شأن جميع الإخفاقات الاقتصادية لنظام باجوا- نواز، وهي تعكس حاضرنا البائس وسببُ قلقٍ عميق لمستقبلنا. وقد أدت الزيادة الضخمة في الضرائب إلى إثقال كاهل الصناعة والزراعة إلى حد أن العديد من المنتجين المحليين اضطروا إلى التخلي عن الإنتاج، واللجوء إلى التجارة في المنتجات الأجنبية بدلا من ذلك. وفي حين تُثقَل الأمة بالضرائب الضخمة، يضمن النظام حصول الشركات الأجنبية على امتيازات ضخمة وإعفاءات ضريبية تحت ذريعة تشجيع الاستثمار الأجنبي، مما يزيد من السيطرة الأجنبية على اقتصادنا. وعلاوة على ذلك، يتلاعب البرلمان بالقوانين لتقليل الضرائب عن النخبة الحاكمة، في حين يغرق عامة الناس في الضرائب غير المباشرة. وزيادة الضرائب هي نتيجة طبيعية لسياسات النظام الذي يحرم باكستان من إيراداتها الكبيرة من خلال خصخصة قطاع الطاقة. وكمثال واحد فقط على ذلك، سجلت شركة تطوير النفط والغاز رقما قياسيا في الربح في السنة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤، حيث كان ١٢٤ مليار روبية بعد الربح الضريبي، وخصخصة قطاع الطاقة ومن ثم زيادة الضرائب هو مثل ضرب أقدام شخص ما بمطرقة ومن ثم الطلب من أشخاص آخرين حمله!!!

إنّ خصخصة قطاع الطاقة ليس في صالحنا، بل هو مطلب رئيسي من سادة نظام باجوا- نواز المستعمرين. وكما هو الحال مع الإعلان عن ميزانية كل عام، لم يتم وضع الميزانية حتى التقى وزير المالية بفريق موظفي صندوق النقد الدولي في دبي، وهذه المرة كانت برئاسة (هارالد فينجر) في ٢٨ آذار/ مارس إلى الخامس من نيسان/ أبريل ٢٠١٧. وفي ختام اللقاءات، وجّه (فينجر) وزير المالية لمواجهة "التحديات في قطاعات المالية العامة والخارجية والطاقة". ومن خلال عقود من الخصخصة الاستعمارية الخاضعة لرقابة قطاعات الطاقة، كان أصحاب القطاع الخاص يجنون باستمرار أرباحاً طائلة، مع استمرار كسرِ الضرائب كاهلَ الناس. وحتى زيادة الضرائب ليست

لصالحنا، إذ إن معظمها يُفرض لتسديد القروض التي تعود للقوى الأجنبية، على الرغم من أن باكستان قد سددت المبالغ الأساسية لهذه القروض الاستعمارية مرات عدة!! وتشكل خصخصة قطاع الطاقة جزءا من الفخ الاستعماري الذي يهدف إلى منع باكستان من الانعتاق من هيمنة القوى الاستعمارية الاقتصادية.

إنّ العلاج لمرض باكستان الاقتصادي لا يكمن في الخصخصة أو الاستثمار الأجنبي أو القروض الاستعمارية لأنها هي المرض نفسه. والعلاج الوحيد هو بتطبيق النظام الاقتصادي في الإسلام، الذي وحده سيولّد عائدات كافية لإحداث ثورة في الاقتصاد. وخلافا للرأسمالية والشيوعية، فقد حرّم الإسلام أن تكون الطاقة ملكا خاصا أو ملكا للدولة، وإنما هي ملك عام لجميع المسلمين، حيث قال رسول الله ﷺ: **«المسلمون شركاء في ثلاثة: الماء والكلأ والنار»** [أبو داود]. والنار هنا كناية عن الطاقة. وهكذا فإنّه على الرغم من أن دولة الخلافة تتولى إدارة الممتلكات العامة وممتلكات الدولة، فإنه لا يسمح لخليفة المسلمين منح الملكية العامة لأي طرف خاص، سواء أكان فردا أم جماعة، لأنها ملك لجميع المسلمين، وإيراداتها هي لعامة الناس، ولرعاية شؤونهم وتأمين مصالحهم، وليست للدولة. وينطبق ذلك على كل الثروات الوفيرة من الممتلكات العامة، سواء أكانت الطاقة، مثل النفط والغاز والكهرباء، أم المعادن المتجددة، مثل النحاس والصلب، أم المياه، مثل البحار والأنهار والسدود، أم المراعي والغابات. ومن المعلوم أنّ الأمة بأكملها تمتلك حصة الأسد من مصادر الطاقة والموارد المعدنية في العالم، ولكن بسبب غياب تطبيق النظام الاقتصادي في الإسلام، يغرق المسلمون في الفقر، والأمة لا وزن لها في الموقف الدولي، حتى بالمقارنة مع الدول التي لا تمتلك إلا الجزء اليسير من الثروات الطبيعية.

ايها المسلمون في باكستان! إن وضعنا الاقتصادي المتردي سيستمر في التدهور طالما رضينا بالعيش تحت حكم الكفر الذي يسمح للمستعمرين السيطرة على شؤوننا، وسنظل نعاني بغض النظر عمن يأتي إلى الحكم في ظل هذا النظام القمعي الجشع، سواء أكان حزب الرابطة الإسلامية أم حزب الشعب الباكستاني أم غيرهما. فضنك العيش لا يصيب الذين يحكمون بالكفر فقط، ولكن أيضا يصيب من يشهد الحكم بالكفر ولا يعمل لتغييره، فقد قال الله سبحانه وتعالى: ﴿**وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**﴾ لذلك يجب علينا جميعا أن نساهم بأقصى طاقتنا لإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، ونسعى جاهدين للانضمام إلى حزب التحرير لاستعادة الحكم بالإسلام كطريقة عيش.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في ولاية باكستان